

والمعوقات التي احدثت خللاً في علاقات الانتاج وحدثت من تطور القوى المنتجة فساهمت في الوصول الى الركود فالأزمة ومن ثم الانهيار.

٤- غياب وتغييب الديمقراطية وسيادة نظام السيطرة البيروقراطي التسلسلي في الحزب والدولة، والذي طال كل النظام السياسي والحياة السياسية والمجتمع بأسره حيث اقتضت الديمقراطية على الجانب الاجتماعي، فيما جرى تعطيل الديمقراطية السياسية والحريات الشخصية والعامّة ولم تجد تعاليم الماركسية عن الديمقراطية الاشتراكية الاكثر اتساعاً ومباشرة ديمقراطية الاغلبية لصالح الاغلبية، الديمقراطية المطردة باستمرار والتي تسمح بالمشاركة المتزايدة للجماهير في الحياة السياسية والسلطة والرقابة الشعبية عليها، لم تجد تلك التعاليم تطبيقها الفعلي بل شوهت ولم يتم الوصول الى الديمقراطية الاجتماعية التي رفعت الى المطلق، وجرى قمع الرأي المعارض وابطلت اليات ومؤسسات المجتمع المدني وغابت سلطة القانون الحر والمستقل تحت وطأة البيروقراطية وجهاز الدولة المتضخم وعبادة الزعيم الفرد وهي الامور التي حدثت من الابداع والتطور الحر للأفراد والشخصية الانسانية ولم تجعل منها اساساً لتطور المجتمع ككل.

٥- النظرة الخاطئة للمسألة القومية ولدور العامل القومي ولجدل العلاقة بين الاممي والقومي وبين العام والخاص وهو ما تجلى في الفهم الخاطيء لجدل العلاقة بين القومي والاممي مما ادى الى اهمال دور القومية وخصوصية الشعوب ورؤية تميزها واصالتها وحقها في تقرير مصيرها بكامل حريتها وفي تصدير الثورة، والتسرع في الحكم على عملية الاندماج بين القوميات وتكون الامة الاشتراكية والحلول غير الموقفة لمسألة الجماعات القومية وهو ما وجد انعكاسها ايضا في سيادة مفهوم خاطيء ومنشود للاممية جعل من موسكو مركزاً ونموذجاً يتهم من يحدد عنها بالشوفينية القومية البرجوازية المتعصبة وقد ادى ذلك الى تعامل خاطيء في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي تجاه البلدان الاشتراكية الاخرى ومن قبله ومع بقية المنظومة تجاه الأمم والشعوب والبلدان المختلفة وقد انتج ذلك نظرة وممارسة اطلاقيتين للعام، المشوه اصلاً على حساب الخاص والى استصغار دور العامل القومي الوطني والخصائص القومية الملموسة لتطور نضال الشعوب في داخل كل بلد وعلى الرغم من تسجيلنا وتقديرنا للدور الكبير الذي لعبه الشعب الروسي والدولة السوفيتية تجاه الشعوب الاخرى والذي كان يتم على حساب رفاهية وازدهار الشعوب السوفيتية الا ان تفكك الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية وانفجار الصراعات القومية المريع فيه يدل بوضوح على الاستخلاص المسجل اعلاه.

٦- الفهم الخاطيء لطبيعة عناصر ومكونات واشكال البناء الفوقي وعلاقتها بالبناء التحتي ودورها في عملية التحول الاجتماعي واليات تفاعلها في عملية انتاج نمط الحياة في البلد الاشتراكي، اذ جرت المبالغة في دور البناء الفوقي السياسي وخاصة جهاز الدولة والحزب والايديولوجيا السياسية، الامر الذي ادى الى سيطرة النزعة السياسية الايديولوجية الشمولية على كامل الحياة الروحية للمجتمع وبهت دور الثقافة والابداع الثقافي والروحي وحولت الى تابع وملحق للسياسة. كما تم نكران دور الدين والعامل الروحي في حياة الافراد والجماعات والشعوب وبهت مكانة التراث والتقاليد والذاكرة الشعبية واستبدال تفاعلها مع الفكر الشيوعي واخلاقياته

بتناقض عقائدي عكس نفسه بممارسات خاطئة الحقت ضرراً كبيراً في عملية البناء الاشتراكي وبسبب غياب الديمقراطية وانطفاء روح العاطفة الثورية والحماس لدى الجماهير تولد فراغ روحي لدى الناس وزاد اغترابهم في المجتمع الذي تحول الى عامل نقمة واداة هدم سعت للتخلص من النظام القائم.

٧- تحويل الحزب الشيوعي الحاكم الى جهاز بيروقراطي فوقي بديلاً للطبقة والجماهير، وبناء الحياة الحزبية الداخلية على اساس اليات النظام الاداري الاوامري القمعي الذي حد من تطور الفكر والابداع واحل قيادات الحزب محل مجموع اعضائه وصولاً الى اختصار الحزب بقيادته العليا وامينه العام واطلاق صلاحياتها وتأييدها كزعامة تاريخية. وقد سحب هذا التحول والفهم نفسه على علاقة الحزب بجهاز الدولة وبالنقابات والمنظمات الشعبية والمؤسسات الانتاجية والهيئات المختلفة. فبهت دورها وافرغت من محتواها وتحولت لواجهات شكلية وهكذا استبدلت الطبيعة الواعية والمنظمة للجماهير التي تشكل قدوة لهم وتحمل على عاتقها شرف المسؤولية والتضحيات في سبيل مصالح الجماهير واهداف القضية العظيمة. استبدلت بجهاز فوقي سلطوي متعالي وبفئة اجتماعية طبقية ذات امتيازات خاصة.

٨- عدم مواكبة تطور الرأسمالية وادراك واستيعاب تحولاتها والظواهر والعمليات الجديدة في العالم المعاصر، والتخوف من اللحاق بركب الثورة العلمية-التقنية الامر الذي عكس نفسه سلبياً على كل اوجه ومجالات البناء الاشتراكي. وادى الى تخلف الاشتراكية المحققة عن مسيرة الحضارة الانسانية علماً انه من المفروض ان تكون درجة اعلى في سلم التطور التاريخي وان تتمتع بمزايا وخصائص تسمح لها بابرز افضليتها والتفوق على الرأسمالية وتجاوزها تاريخياً وفعلياً في كل المجالات.

وتجدر الاشارة الى ان فهم ظروف وعوامل واسباب الانهيار المذكور بشكل اكثر عمقاً وصحة يتطلب رؤية العلاقة الجدلية بين ما هو موضوعي منها وما هو ذاتي وخاصة ان العوامل الذاتية تنشأ على تربة الظروف والعوامل الموضوعية وانها تتحول اليها وتشكل جزءاً عضوياً منها في المنظور العام الواقع الموضوعي ولكن يجب ان لا يغيب عن الذهن بأن للعامل الذاتي دوراً نشيطاً وفاعلاً في التأثير على الظروف والعوامل الموضوعية وعلى الموضوع اجمالاً وذلك باعتباره عنصر التنظيم والوعي في الحياة الاجتماعية وهو الذي يتوسط بين النظرية والممارسة ويكون ذاتها الفاعلة وقد برهنت ثورة اكتوبر بما لا يدع مجالاً للشك على اهمية هذا العامل ودوره الحاسم وعلى ضوء هذا الفهم فاننا نعتقد بأن العامل الذاتي متمثلاً بالحزب والدولة - وخاصة في ظل البيوروسترويكا الغورباتشوفية التي لعبت دوراً تهديماً هائلاً- قد تحملت وتحتمل مسؤولية كبيرة في عملية الانهيار.